



منشور تعليمات
رئيس مصلحة الجمارك
رقم ١٥ لسنة ٢٠٢٥

- رئيس مصلحة الجمارك
بعد الإطلاع على :

- قانون المخابرات العامة رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١.
- قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ ولا ينحله التنفيذية.
- القرار الوزاري رقم ٥٥١ لسنة ٢٠٠٦ بتحديد الهيكل التنظيمي لمصلحة الجمارك.
- القرارات الجمهورية رقم ٢٦ ، ١٨٠ لسنة ١٩٧٧ في شأن وحدات الأمن بالصالح الحكومية.
- قرار وزير المالية رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء إدارة عامة للأمن بمصلحة الجمارك.
- قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٤ لسنة ١٩٨٣ الصادر بتحديد اختصاصات الادارة العامة للأمن بمصلحة الجمارك.
- قرار وزير المالية رقم ٣٧٨ لسنة ٢٠١٦ بشأن تشكيل لجنة دائمة للأمن بوزارة المالية.
- والمنشور الأمني رقم ٥ لسنة ٢٠١٦ للسيد الدكتور وزير المالية
- ومنشور تعليمات رئيس مصلحة الجمارك رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧ م .
- ولصالح العمل ومقتضياته.

قرار

أولاً - تلتزم كافة القطاعات والإدارات المركزية التابعة لمصلحة الجمارك بمعاونة "الإدارة المركزية للخدمات الأمنية" في تحقيق أهدافها وتقديم المعلومات والمستندات المتعلقة باختصاصاتها ودعم أعمالها بما يمكنها من أداء المهام والتكليفات المنوطة بها وتنفيذ المتطلبات الأمنية.

ثانياً - تلتزم كافة الجهات الجمركية ذات الاختصاص بإعداد وتنظيم ورش العمل او الاجتماعات سواء داخل المصلحة او خارجها او ايفاد ممثليها لحضور ورش العمل او الاجتماعات التي تتولى اعدادها وتنظيمها جهات خارجية ذات صلة بالأعمال الجمركية باختصار "الإدارة المركزية للخدمات الأمنية" قبل انعقاد تلك الورش او الاجتماعات بثمانية واربعون ساعة (يومي عمل) على الأقل.

ثالثاً - تلتزم الإدارة المركزية للموارد البشرية وكذلك الإدارات المركزية للدعم الإداري بالمناطق الجمركية الثلاث بما يلي :

- ١- استمرار موافاة الإدارة المركزية للخدمات الأمنية ببيان تفصيلي بكلية البيانات المقدمة من العاملين بمصلحة الجمارك للحصول على اجازات للسفر خارج البلاد ايا كان السبب سواء للعمل او السياحة او غير ذلك قبل استصدار قرار الموافقة على الأجازة بوقت كاف.
- ٢- استمرار الالتزام بموافقة "الإدارة المركزية للخدمات الأمنية" ببيانات كافة العاملين المقرر ندبهم او نقلهم او التعاقد معهم قبل السير في الإجراءات الإدارية الالزامية في هذا الشأن حتى يتسمى لها اتخاذ اللازم نحو استطلاع رأي هيئة الامن القومي والجهات المعنية في هذا الشأن ويتم الترتيبه مشدداً بمراعاة ذلك تجنباً لتكوين مراكز قانونية حيال المستبعدين.



رابعاً - التأكيد على التزام "الإدارات العامة للموارد البشرية" بالادارة المركزية للموارد البشرية وبالإدارات المركزية للدعم الإداري بالمناطق الجمركية الثلاث بموافقة "الادارة المركزية للخدمات الأمنية" بكافة القرارات التي تتعلق بالنقل او الترقيه او التكليف او الجراءات الصادرة بنطاق اختصاصها المكاني .
خامساً - الالتزام بعدم الادلاء باية تصريحات اخبارية او اعلامية او احاديث او بيانات ومعلومات دون موافقة رئيس المصلحة وبالتنسيق مع الادارة المركزية للخدمات الأمنية .
سادساً - على كافة العاملين بمصلحة الجمارك مراعاة الالتزام بما ورد بالمنشور الامني رقم (٥) الصادر من السيد / وزير المالية" والمعلن من رئاسة المصلحة إلى كافة القطاعات الجمركية .

تم تحريره في ٢٠٢٣/٦/٢٠

رئيس مصلحة الجمارك

أحمد أموي

أ/ أحمد أموي